



تعزيز الدور الاقتصادي للمرأة الريفية ونشر ثقافة الاستثمار لديها

سعي لبلوغ نسبة 35 % من قروض البنك التونسي للتضامن لفائدة المرأة الريفية

■ أكثر من 2590 مستثمرا حاليا في القطاع الفلاحي

خطة وطنية للنهوض بالمرأة الريفية

وفي إطار إعداد خطة وطنية متكاملة تهدف إلى مزيد النهوض بالمرأة الريفية سيتم العمل على مزيد الحد من التسرب المدرسي لدى الفتيات في الريف والنزول أكثر بنسبة الأمية لدى النساء الريفيات والارتقاء بصحة الأم والطفل في الأوساط الريفية إلى مستويات أرفع ، كما تتظافر الجهود حاليا ضمن هذه الخطة لدعم الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للفتيات الريفيات ونشر ثقافة حقوق المرأة والأسرة في الأرياف بما يدعم التوازن داخل الأسرة ويكرس قيم التضامن والتآزر بين أفرادها . من ناحية أخرى وبهدف دعم دور الهياكل الإقليمية في تجسيم هذه الخطة تم انطلاقا من السنة الجارية تنفيذ مشروع الدعم المؤسسي لفائدة الهياكل الوطنية والجهوية والمحلية والمنظمات والجمعيات المعنية بتنفيذ هذه الخطة الوطنية وذلك قصد تطوير قدرات المتدخلين في مجالات التشخيص والتحليل والتخطيط حسب النوع الاجتماعي وفق مقاربات التخطيط التنموي التشاركي المراعي لتكافؤ الفرص

نجلاء العوني

نحو بلوغ 20 قطبا تنمويا سنة 2011

وفي إطار العمل على الإحاطة بالمرأة الريفية وتطوير قدراتها في شتى المجالات بما يمكنها من المشاركة الفاعلة في التنمية المحلية تم إحداث شبكة من أقطاب الإشعاع في المناطق الريفية وهي فضاءات متعددة الاختصاصات تهدف إلى تيسير التواصل مع المرأة الريفية وتنسيق التدخلات لفائدتها مع خلق ديناميكية محلية تشارك فيها المرأة بصفة فعلية إضافة إلى تنشيط العمل الجمعياتي على المستوى المحلي بما ييسر مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية .

و من المنتظر أن تمكن أقطاب الإشعاع هذه من إتاحة المجال للمرأة الريفية بجميع فئاتها العمرية لتمكين طاقاتها وتفعيلها من خلال المشاركة في أنشطة ثقافية واجتماعية وتربوية تعزز انفتاحها على المحيط الخارجي ، إضافة إلى تيسير تبادل المعلومات والتجارب والتنسيق بين مختلف المتدخلين فيما يتعلق بتلبية احتياجات وتطلعات السكان المحليين مع تفعيل الشراكة بين مختلف الهياكل المحلية وتوسيع وتفعيل عملية الاصغاء والتوجيه والمساعدة الاجتماعية لفائدة المرأة في المناطق الريفية ونظرا لأهمية الدور الذي تقوم به شبكة أقطاب الإشعاع تم إلى موفى السنة الماضية إحداث 15 قطبا بـ 13 ولاية كما وقع الشروع خلال السنة الجارية في إحداث ثلاثة أقطاب إشعاع جديدة بكل من سيدي بوزيد والقيروان وسليانة بكلفة تعادل 150 ألف دينار كما تم من ناحية أخرى اعتماد تمش يقوم على الشراكة مع التسيج الجمعياتي في تيسير وتنشيط أقطاب الإشعاع مع العمل على توظيف هذه الفضاءات لدعم التنمية المحلية في إطار الخطط الجهوية للنهوض بالمرأة الريفية حيث من المنتظر بعث 20 قطب إشعاع بموفى سنة 2011

لقد كان للحركية التنموية التي تشهدها الجهات ولتنويع القاعدة الاقتصادية في الريف بإدخال الصناعات المعملية وتكثيف الزراعة وتوفير آليات وصيغ ملائمة لتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة وتوسيع فرص التكوين المهني أثرا إيجابيا في تعزيز الدور الاقتصادي للمرأة الريفية حيث ارتفعت نسبة النشاط لدى النساء في الريف إلى أكثر من 20 % كما قاربت نسبة المشتغلات من مجموع المشتغلين في الريف 23 % .

وبفضل مختلف الآليات والبرامج المعدة لتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة وقع إيجاد فرص متعددة للاستثمار وبعث المشاريع في عديد المجالات الاقتصادية خاصة منها الفلاحية والصناعات التقليدية والخدمات كما أعطت القرارات الرئاسية دفعا قويا للمرأة الريفية باتجاه أخذ المبادرة والتعويل على الذات في بعث موارد رزقها والمساهمة بصفة فاعلة في تنمية دخل الأسرة .

103 ملايين دينار قيمة القروض

الصغرى لفائدة المرأة الريفية

يبلغ عدد النساء المستثمرات في القطاع الفلاحي أكثر من 2590 مستثمرة حاليا أما النساء صاحبات المستغلات الفلاحية فقد تجاوز عددهن 33 ألف امرأة كما تؤمن المرأة الريفية نسبة 38 % من العمل الموسمي المؤجر في القطاع الفلاحي فضلا عن مساهمتها بما يناهز الثلث من اليد العاملة العائلية .

من جهة أخرى وتبعا لمختلف التسهيلات المدرجة من أجل دخول المرأة الريفية إلى مناخ الاستثمار بلغت نسبة انتفاعها بالقروض الصغرى تطورا ملحوظا ناهز 25.8 % مع موفى السنة الماضية بقيمة جمالية تجاوزت 103 ملايين دينار كما رصدت نسبة 67 % من القروض الصغرى المسندة إلى المرأة الريفية لتوسيع المشاريع وتؤكد هذه الأرقام من جهتها عن بوادر نشأة ثقافة الاستثمار لدى المرأة الريفية حيث تطورت من ناحية أخرى نسبة انتفاعها من القروض المسندة من طرف البنك التونسي لتمويل المشاريع المنتجة لتبلغ حوالي 27 % ويجري حاليا العمل على